

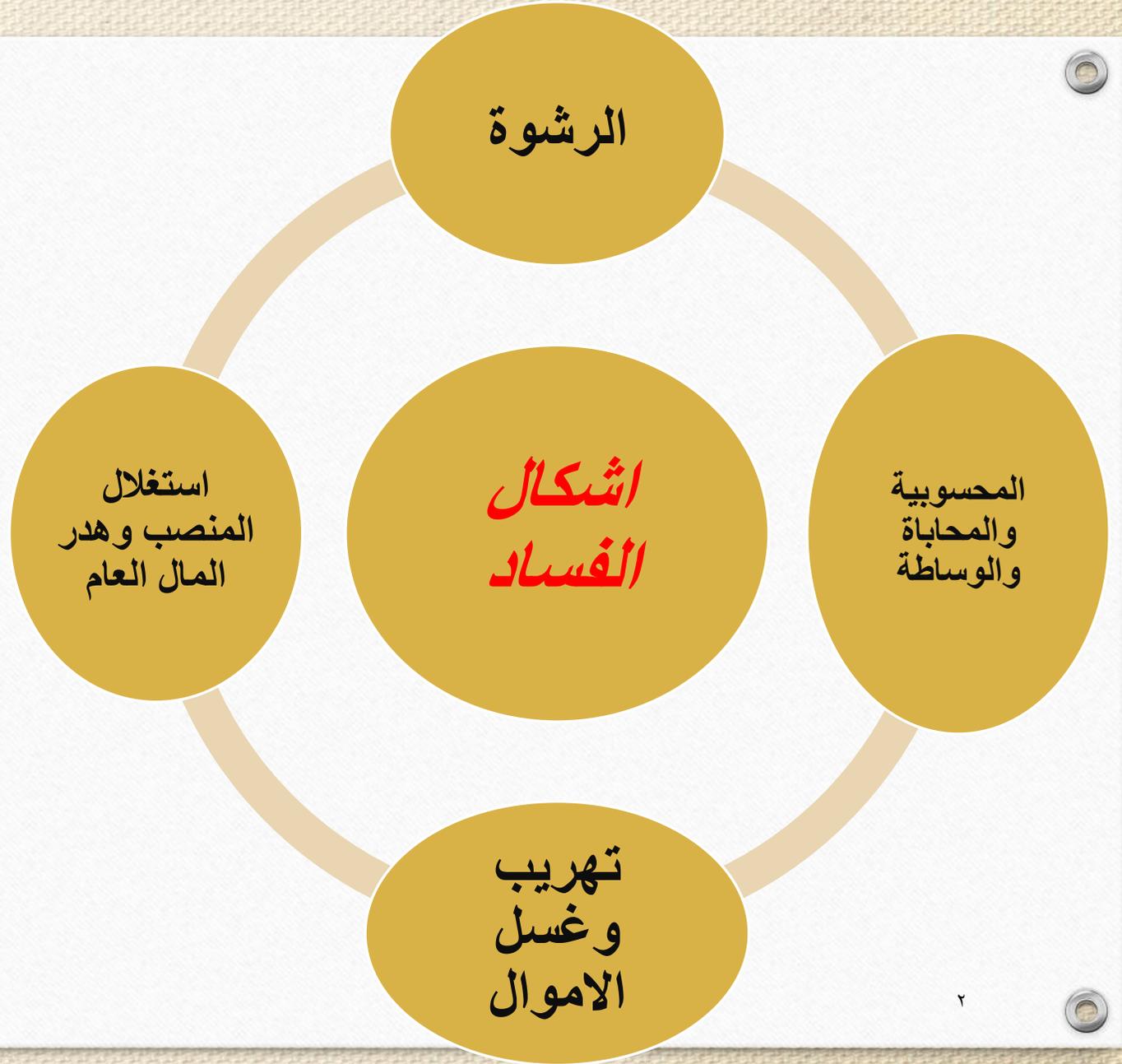
اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
والتزامات العراق الدولية
(تطبيقات النزاهة المجتمعية)

المحاضر :

مازن صاحب هادي

الفساد

السلوك الذي يسلكه صاحب الخدمة العامة او الخاصة والذي يفضي الى احداث ضرر في البناء الاقتصادي للبلاد، من خلال هدر الموارد الاقتصادية او زيادة الاعباء على الموازنة العامة بقصد تحقيق منافع شخصية مادية او غير مادية على حساب المصلحة العامة



اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

لماذا اتفاقية دولية لمكافحة الفساد؟؟

- تعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أشمل الاتفاقيات المعنية بمكافحة الفساد، وكونها اتفاقاً أُبرم بين ١٧٠ بلداً، لدعم جهود مناهضة الفساد على المستوى الوطني. كما أنها تيسر التعاون الدولي عن طريق الأطر القانونية والمؤسسية لإنفاذ القوانين وإرساء الآليات التعاونية.
- توفر الالتزام الدستوري والقانوني متمثلاً بما ورد في الدستور العراقي من مواد تؤكد على احترام حقوق الانسان والمواثيق الدولية وفي قوانين ديوان الرقابة المالية وهيأة النزاهة، والبرنامج الإصلاحي للحكومات ٢٠١٠- ٢٠١٤ و ٢٠١٤- ٢٠١٨ و ٢٠١٨- ٢٠٢٢.
- اصدر مجلس النواب العراقي القانون رقم (٣٥ لسنة ٢٠٠٧) والذي تضمن انضمام العراق لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وعندها اصبح العراق عضواً في الدول الاطراف للاتفاقية أو ملزماً بتنفيذ أحكامها.
- تعد **مبادئ الحكم الرشيد** أهدافاً تسعى الدول الوصول اليها وفقاً لأحكام دستورية واعراف وتقاليد سياسية تتسجم مع اتفاقات دولية لاسيما العهود الدولية لحقوق الانسان واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وموقف الدول في مؤشرات منظمات معنية بقياس مدركات الفساد لعل ابرزها بارومتر قياس الفساد لمنظمة الشفافية الدولية .

• ملاحظات بشأن التنفيذ

- دليلين (تشريعي وتقني)، الأعمال التحضيرية، وقرارات مؤتمر الدول الأطراف
- اهتمام كبير على مستوى العالم والمنطقة
- طغيان الجانب الجزائري/العقابي على الجانب الوقائي
- تردد في الاستخدام كأساس للتعاون الدولي
- أهميتها بالنسبة للاسترداد
- آلية الاستعراض وسيلة إصلاح الداخلي وطلب مساعدة خارجية

• فصول الاتفاقية

- الفصل الأول : أحكام عامة (مادة ١ إلى مادة ٤)
- الفصل الثاني : التدابير الوقائية (مادة ٥ إلى مادة ١٤)
- الفصل الثالث : التجريم وإنفاذ القانون (مادة ١٥ إلى مادة ٤٢)
- الفصل الرابع : التعاون الدولي (مادة ٤٣ إلى مادة ٥٠)
- الفصل الخامس : استرداد الموجودات (مادة ٥١ إلى مادة ٥٩)
- الفصل السادس : المساعدة وتبادل المعلومات (مادة ٦٠ إلى مادة ٦٢)
- الفصل السابع : آليات التنفيذ (مادة ٦٣ إلى مادة ٦٤)
- الفصل الثامن : أحكام ختامية (مادة ٦٥ إلى مادة ٧١)

الحكم الرشيد واحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

- من خلال استعراض مبادئ الحكم الرشيد الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، يمكن ملاحظة الآتي:
- أولاً: تدابير متعددة تحت الدول الأطراف على المشاركة في مكافحة الفساد من خلال التعاون في الموضوعات ذات الصلة ومنها على سبيل المثال التعاون في تبادل المعلومات، وتقديم المساعدات التقنية، واسترداد الموجودات.
- ثانياً: مبدأ الشفافية حيث تضمنت المادة (١٠) النص على اتخاذ الدول الأطراف تدابير تكفل تعزيز الشفافية في إدارتها العامة من خلال اعتماد إجراءات تمكن المواطنين من الحصول على معلومات عن كيفية تنظيم إدارتها الحكومية.
- ثالثاً: المساءلة كأحد الأهداف التي تسعى لتحقيقها في اتخاذ الدول الأطراف التدابير التأديبية اللازمة ضد الموظفين الحكوميين الذين يخالفون مدونات السلوك، أو المعايير الموضوعية التي تحقق الأداء الصحيح والمشرف وذلك على النحو الموضح في الفقرة (٦) من المادة (٨).
- رابعاً: سيادة القانون حيث رسخت الاتفاقية هذا المبدأ في مكافحة الفساد عبر نصوصها المختلفة من خلال مطالبة الدول الأطراف باتخاذ تدابير تأديبية أو عقابية تجاه أي مخالفات متعلقة بأفعال الفساد.

مدرجات الفساد والممارسات الفضلى في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

• ٥ من ١٣ معياراً لمدرجات الفساد في التقرير السنوي الصادر عن منظمة الشفافية الدولية ٢٠١٨

• مؤشرات الحوكمة المستدامة الصادرة عن مؤسسة برتلسمان

• تصنيفات المخاطرة في الدول الصادرة عن وحدة المعلومات الاقتصادية لمجلة الايكونومست البريطانية

• تصنيفات المخاطر بالدول – نظام تقييم غلوبال إنسايت

• الدليل الدولي للمخاطر بالدول الصادر عن شركة خدمات المخاطر السياسية

• استطلاع آراء التنفيذيين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

مدركات الفساد والممارسات الفضلى في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تطبيقات الممارسات الفضلى المطلوبة

- لأي مدى يتم مساءلة ومحاسبة أصحاب المناصب العامة من استغلال سلطتهم لتحقيق مصالح أو منافع خاصة؟ (محاسبة ومقاواة الذين يستغلون مناصبهم في تحقيق مصالح خاصة؟ و لأي مدى تسيطر الدولة على الفساد؟)
- هل هناك اجراءات وآليات واضحة للمسائلة حول استخدام الأموال العامة؟ وهل هناك أموال عامة مختلصة من قبل الوزراء أو الموظفين العموميين لأغراض سياسية أو لأغراض خاصة؟ هل توجد مراقبة ومسائلة على الصناديق الخاصة؟ و هل هناك انتهاكات للأموال والموارد العامة؟ (قانون من اين لك هذا؟؟) (قانون الكسب غير المشروع)
- هل يتم تعيين الموظفين والمسؤولين بمهنية من قبل أنظمة الخدمة المدنية أم أن الموظفين يتم تعيينهم مباشر من قبل الحكومة؟ وهل هناك جهاز مستقل معني بالتدقيق على المالية العامة؟ (ديوان الخدمة الاتحادية)
- هل هناك سلطة قضائية مستقلة قادرة على محاكمة الوزراء أو الموظفين العموميين ممان انتهكوا الأموال العامة؟ و هل أصبح دفع الرشاوي عادة منتشرة عند ارساء العقود أو لتحقيق منافع خاصة؟ (المحكمة الجنائية العليا لقضايا النزاهة)
- الى أي مدى تواجه الشركات والأفراد مخاطر الرشاوي والممارسات الفاسدة عاد مزاولة الأعمال؟ أو لضمان الحصول على تراخيص الاستيراد أو التصدير مما يهدد قدرة الشركات على العمل في بلد ما أو يفتح المجال لعقوبات قانونية قد يضر بسمعتها. (المؤشر الوطني للنزاهة)

تطبيقات النزاهة المجتمعية

مفهوم المسؤولية الاجتماعية

- للمسؤولية المجتمعية عدة تعاريف منها :
- التعريف الشائع من قبل **مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة** وهو يعرف المسؤولية الاجتماعية للشركات بأنها “ تعهد من قطاع الأعمال بالمشاركة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والإقليمي بغرض تحسين جودة حياتهم”
- وقد فسر **المعهد الدولي للتنمية المستدامة** مصطلح المسؤولية الاجتماعية في إطار التنمية المستدامة بأنها ” تشير إلى المجتمع، وأنه من المتوقع أن تسهم معايير أو مقاييس المسؤولية الاجتماعية في تعزيز الركائز الثلاثة لتحقيق التنمية المستدامة وهي التنمية الاقتصادية و التنمية الاجتماعية والحماية البيئية “ كذلك فإن أي تعريف عالمي للمسؤولية، لكن نجاح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة يعتمد على تكامله مع حوكمة المؤسسة.
- **المجلس الأوروبي** يعرف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة “كمفهوم تدمج فيه المؤسسات الاهتمامات الاجتماعية والبيئية في نشاط أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح باختيارها المحض. فهي حول إقرار المؤسسات أن تمتد إلى أبعد من الحد الأدنى من المتطلبات القانونية إلى الواجبات التي تتبع من الاتفاقات الجماعية بغية الاستجابة للحاجات المجتمعية”
- المصدر : (www.ec.europa.eu).

شبكة المساءلة الاجتماعية بالعالم العربي

- ظهرت فكرة تأسيس الشبكات الإقليمية في مؤتمر عقد في غانا في عام ٢٠٠٢ ، حيث ظهرت حاجة لإيجاد مجموعة متماسكة من الممارسات في أفريقيا، وأقامة منصة إقليمية لاستخدامها في تبادل المعلومات وعرض أفضل الممارسات، والمنهجيات الفعالة، ودعم الجهود الرامية إلى بناء القدرات، وقد أعقب هذا إنشاء شبكة المساءلة الاجتماعية بأفريقيا، وتجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي يعمل في مجال المساءلة الاجتماعية منذ أوائل القرن الحالي في محاور محددة هي :
- **إتاحة المعلومات:** يقوم هذا المحور على أحد حقوق الإنسان الأساسية وهو الحق في حرية الحصول على المعلومات، وذلك بحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي للحقوق السياسية والمدنية، ويتعلق هذا المحور بقدرة المواطنين على رؤية المعلومات التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرار في الدولة، كخطوة أولى نحو مساءلة القادة. ويرتبط هذا المحور بوجود قانون أساسي ومدى تفعيل القانون، أو الالتزام به ،ويعتبر هذا الالتزام واحداً من العوامل التي قد تتأثر بالفساد (و/ أو) قدرة الحكومة على الاحتفاظ بالسجلات ونشر المعلومات.
- **شفافية الموازنة:** يشير هذا المحور إلى نشر المعلومات المالية المرتبطة بتوفير الخدمات، بهدف زيادة المساءلة وتمكين الأطراف المعنية من التأثير على مخصصات الإنفاق، يمكن أن يتم إشراك المواطن في القرارات المتعلقة بالميزانية في أي مرحلة بدء من وضع الميزانية إلى إقرارها والتنفيذ والرقابة.
- **حرية إنشاء الجمعيات:** يتعلق هذا المحور بشرعية المجتمع المدني في التنظيم والتسجيل، وهو حق يكفله الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وقد ارتبطت حرية إنشاء الجمعيات على مدار التاريخ بالمجموعات المنظمة التي تجمعها مصلحة مشتركة مثل نقابات العمال ومنظمات المجتمع المدني إلا أن اندلاع ثورات الربيع العربي وظهور حركات الشباب اللامركزية وغيرها من التحالفات الأخرى أدى إلى التشكيك في المفهوم التقليدي لحرية إقامة مثل تلك المؤسسات عملياً.
- **توصيل الخدمات:** عادة ما تكون الخدمات المقدمة للفقراء محبطة في جودتها وكميتها وامكانية الوصول إليها وهذا بحسب البنك الدولي، فيمكن أن يؤثر المواطنون على توصيل الخدمات من خلال التأثير على صانعي القرار أو من خلال المشاركة في إدارة الخدمات وتنفيذها.

المواصفة ISO 26000 مواصفة إرشادية في المسؤولية المجتمعية

- معيار دولي أطلقته المنظمة الدولية للمعايير (ISO) في ١ تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٠ ليخدم توجهات بخصوص المسؤولية الاجتماعية والهدف منه هو المشاركة في عملية التنمية المستدامة العالمية من خلال تشجيع الشركات والمنظمات على المشاركة في ممارسة المسؤولية الاجتماعية لتحسين هذه الممارسة على عمال هذه الشركات والمنظمات وبيئتها الطبيعية ومجتمعاتها.
- قامت **مؤسسة العمل من أجل النزاهة** وشركائها من الدول المختلفة باستخدام هذا النهج في (١٠) دول منذ عام ٢٠١٠ ، حيث عملوا على تدريب أكثر من ٢,٥٠٠ عضو من أعضاء المجتمعات الذين قاموا برصد ما يزيد على (٨٥٠) مشروع. كما وأعدوا نماذج طلبات للحصول على المعلومات، وجمعوا البيانات حول مشاريع التنمية من خلال زيارة المواقع التي قاموا بتصويرها، إضافة لتقييم عقود وخطط المشاريع (إن وجدت)، وإجراء مسح للمستفيدين من هذه المشاريع، وتبادل ما توصلوا إليه من معلومات مع الأطراف المعنية الذين عملوا معهم على معالجة المشاكل الموجودة. كما قاموا بحل مشاكل في أكثر من ٥٠ % من المشاريع التي تم تحديد مشاكل فيها.

فجوات وتحديات حقيقية

- في دراسة نشرت عام ٢٠١٦، تؤشر منظمة الشفافية الدولية التحديات التي تواجه الدول العربية لمكافحة الفساد تتمثل في :
- غياب التقاليد الديمقراطية وثقافة المشاركة والمساءلة التي أدت إلى ضعف الحياة السياسية والحزبية .
- ضعف توزيع وتقاسم السلطة مما أدى إلى هشاشة السلطات التشريعية وضعف استقلال القضاء وحكم القانون.
- ضعف بنى الحوكمة واحترام حكم القانون أدى إلى اختطاف الدولة من النخب الحاكمة وأنصارها والمكتسبين منها.
- ضعف البنى المؤسسية بما فيها المؤسسات الرقابية ومنظمات المجتمع المدني وضعف الرقابة المجتمعية.
- ضعف الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والكرامة الإنسانية وانتشار ظاهرة الإفلات من العقاب.
- ضعف تمكين المجتمع المدني والاعتراف بدوره وتقييد المساحة الممنوحة له من خلال التشريعات والإجراءات المقيدة.
- ضعف الإحساس بالمواطنة وهشاشة البنى المدنية.
- تشوه التنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى مشكلات بنيوية أساسية في الاقتصاد وأضر بالطبقة الوسطى والفقراء والمهمشين وزاد في اللامساواة في المجتمع.
- انتشار الفساد والرشوة والواسطة والمحسوبية وإساءة استخدام السلطة والإثراء غير المشروع .

تطبيقات عراقية

الاستراتيجية الوطنية المقترحة لمكافحة الفساد

٢٠١٩-٢٠٢٣

- نقطة الانطلاق في صياغة الاستراتيجية الحالية تحققت من خلال وجود قناعات لاهية النزاهة باعتبارها الجهة المعنية بمتابعة تنفيذ التزامات العراق في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد:
- بوجود وجود استراتيجية فاعلة تستفيد من التجارب الدولية .
- التركيز على تفعيل مشاركة مستويات مختلفة في عملية تشخيص الظواهر وتطوير البدائل والبرامج الاستراتيجية؛ وصولاً إلى تحديد الإجراءات التفصيلية لكل برنامج.
- اعتماد اساليب جديدة في **الجانب الوقائي** من خلال تبني عدد من التقييمات المتنوعة... للوقوف على مكامن الفساد ووضع الحلول والبدائل لمعالجتها بموجب برامج زمنية وفي اطار مبادرات تقدمها المؤسسات التنفيذية ذاتها .

تحليل بيئة الفساد في العراق ومتطلبات مكافحته

- **الفساد المجتمعي:** حين يصبح المجتمع بيئة حاضنة للفساد تجعل الملتزم النزيه يشعر بالغبية .. ذلك ان المجتمع ان تورطت بعض شرائحه بالفساد فأن مخرجاته ستكون كلها فاسدة، وبطبيعة الحال ستلتزم مكافحة الفساد المجتمعي تحصين المجتمع من الوقوع في شرائك الفساد ابتداء عبر مجموعة اليات وإجراءات مجتمعية يشترك فيها الجميع من منظمات المجتمع المدني وارباب المنبر والفعاليات المجتمعية المختلفة.
- **الفساد السياسي :** الفساد المرتبط بممارسة السلطة وسلوكيات الفرقاء السياسيين المساهمين في السلطتين التشريعية والتنفيذية، ان هذا النوع من الفساد، السياسي، يعد من اخطر سلوكيات الفساد ويولد اثاراً خطيرة لعل في مقدمتها انه يفضي الى تعطيل التنمية في البلد ويقوض العدالة الاجتماعية والادهي من ذلك كله انه يولد الجرأة لدى عامة الناس في سلوك منافذ الفساد، ما دام هؤلاء يرون ان بعض النخبة لا يلتزمون بالقانون بل يقومون بخرقه تحقيقاً لمكاسب شخصية او حزبية، الامر الذي يفضي في النهاية الى اضعاف ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها حتى لو كانت بعض المؤسسات عاملة بجد ونزاهة في الحقيقة ان الفساد السياسي يأخذ انماطاً مختلفة بيد ان ما يمكن قوله في هذا الاطار ان سياسة عدم تولية الصالح النزيه الخبير بشؤون الدولة هو رأس الفساد السياسي واشد من ذلك عدم قيام السلطة بجناحيها الدستوريين بإزاحة من يثبت فساده او فشله .
- **الفساد الاداري والمالي:** المخالفات القانونية المرتكبة من سلطة الادارة بالمعنى العام اي مؤسسات الدولة المختلفة سواء اتخذت تلك المخالفات طابعاً ادارياً او مالياً، ان هذا النوع من الفساد يعد اهن حلقة في سلسلة الفساد واطعف بكثير من الفسادين المتقدمين وهذا على خلاف ما يشاع في الساحة العراقية التي تركز الكلام في الفساد في هذا النوع، ويحاول الجميع ان يصور الفساد منحصرأ في الفساد الاداري والمالي وانه هو سبب بلاء البلد وهذا كله خلاف الواقع لعدة اسباب لعل من أهمها:
- ان الفسادين المتقدمين (المجتمعي والسياسي) هما اخطر بكثير من الفساد الاداري والمالي الذي يعد اضعف حلقة بسلسلة الفساد .
- ان الفساد الاداري والمالي يعد نتيجة مترتبة على ما قبله من الفسادين وليس العكس.

تحليل أصحاب المصلحة في مسودة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٣

داعم

- المواطن
- المجتمع المدني
- المنابر الدينية
- الاعلام
- وزارة التخطيط
- وزارة العدل
- المؤسسات الدولية
- وزارة الداخلية
- وزارة المالية
- التعليم العالي
- التربية
- جهاز المخابرات

شريك

- القضاء
- لجنة النزاهة البرلمانية
- لجنة النزاهة في مجالس المحافظات
- الوزارات
- مكتب غسيل الأموال
- مديرية مكافحة الجريمة الاقتصادية
- الامن الاقتصادي

اساسي

- المجلس الأعلى لمكافحة الفساد
- مجلس النواب
- مجلس الوزراء
- هيئة النزاهة
- ديوان الرقابة المالية

المؤشر الوطني لمبادرات النزاهة ومكافحة الفساد

- تحديد مواطن الضعف بمقابل مواطن القوة لتصحيح الاخطاء ذاتياً .. وتحديد مدى التزام مؤسسات القطاع العام بمراعاة معايير النزاهة في وضع سياساتها وخططها التنفيذية.
- توفير قاعدة بيانات لدى المنظومة الرقابية عن نوعية المشاكل والتحديات التي تواجهها مؤسسات القطاع العام مما يسهم في توجيه التفكير الاستراتيجي للحكومة لترتيب اولويات برامجها وخططها وكذلك توجيه سياسات مكافحة الفساد.
- تبني تراتبية تتضمن مؤشرات قابلة للقياس لتقييم جهود مؤسسات القطاع العام في تدعيم انظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي فيها وتحسين اجراءات منع الفساد وضمان تعزيز اجراءات النزاهة في ادائها.
- ايجاد بيئة تحفيزية تنافسية طوعية بين مختلف مؤسسات القطاع العام لتحسين ترتيبها ضمن مؤشرات النزاهة قبل اتاحة التقرير النهائي للنشر واطلاع الجمهور عليه.
- حشد الرأي العام بعد اطلاعه على التقرير النهائي من مؤازرة جهود كل مؤسسة وتحفيزها لتحسين موقها تدريجياً ضمن المؤشر الوطني وايلائه اهتمام اكبر للسياسات الوطنية لمكافحة الفساد.
- تنفيذ التزامات العراق بالاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد من خلال محاكاة التجارب الدولية.

اليات تنفيذية متجددة

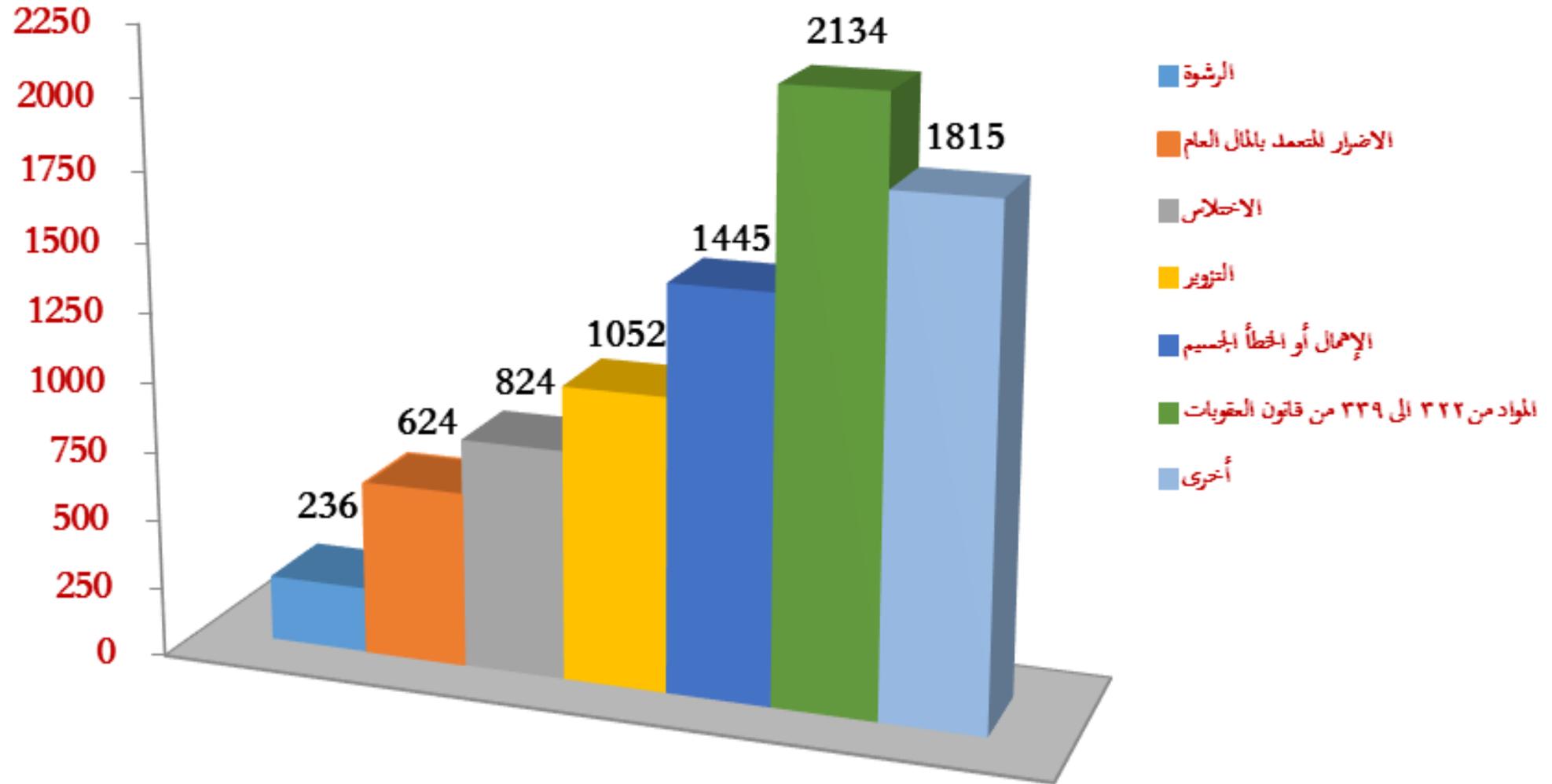
• قامت هيئة النزاهة بتنفيذ برامج (وقاية مجتمعية) على شكل حملات مكثفة، استهدفت شرائح اجتماعية متنوعة، مثل حملة **وظيفتي امانة، نساء متحدات ضد الفساد، مؤتمرات المنبر الديني ضد الفساد، جامعات ضد الفساد، يوم في ضيافة النزاهة**، **تحصين الموظف العام، النزاهة المجتمعية في التربية والتعليم، النزاهة المجتمعية في الوعي البلدي، دور وسائل الاعلام والصحافة الاستقصائية في مكافحة الفساد**.... جميع هذه البرامج اعتمدت تطبيقات لادليل النزاهة المجتمعية الذي صدر عن منظمة النزاهة الدولية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كنموذج للالتزام العراقي بأحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

• أعلنت الهيئة عن تأليفها **فريق تحقيقي مركزي** يتولى إدارة ومتابعة أعمال التحقيق والتحري في الملفات (القضايا الجزائية) والإخبارات التي تصنف أهميتها على وفق معايير (المنصب الوظيفي وحجم أموال الفساد وتأثير اتجاهات الرأي العام بها) وإدارة ومتابعة مشاريع الإعمار والخدمات والاستثمار المتكئة... **فريق تحقيقي في كل مديرية أو مكتب تحقيقي** لغرض التنسيق مع رئاسة مجلس النواب؛ بغية إتمام الإجراءات بشأن كشف المكلفين من أعضاء المجلس عن ذممهم الماليّة؛ و **فريق يتولى مهمة التواصل والتنسيق** مع رئاسة المجلس الموقرة، واقتراح الآليات التي تفضي إلى استكمال متطلبات إفصاح السادة النواب عن ذممهم الماليّة، و**فريق مراجعة ومتابعة مسودات التشريعات** التي اقترحتها الهيئة وإضافة النصوص القانونية التي تستجيب للأحكام الإلزامية على المديين القريب والبعيد، فضلاً عن التواصل مع الجهات المعنية بمسودة التشريع؛ لغرض تجاوز العقبات، وتقديم دراسة بالتشريعات التي من شأنها سد الثغرات التي من الممكن أن تتضمن ثغرات ينفذ الفساد من خلالها.

• **تدقيق وتقييم مشاريع الإعمار والخدمات والاستثمار** على وفق مؤشرات (الأهمية، والتعاقد، والتمويل، والإنجاز، والمنفعة المتوقعة، والتوقيت، أو أية مؤشرات أخرى).

اعمال هيئة النزاهة ٢٠١٢-٢٠١٧

- في احصائيات منشورة يظهر :
- إن جرائم الفساد الناتجة عن تجاوز الموظفين حدود وظائفهم هي من أكثر جرائم الفساد شيوعاً سواءً على مستوى المحافظات أو الوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة.
- إن محافظة بغداد قد سجلت أعلى رصيماً من المدانين في جميع أنواع جرائم الفساد باستثناء جريمة التزوير.
- إن محافظة نينوى قد سجلت أعلى رصيماً من المدانين في جريمة التزوير.
- إن وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة قد سجلت أعلى رصيماً في عدد المدانين بجرائم الفساد الناتجة عن تجاوز الموظفين حدود وظائفهم.
- إن جرائم الفساد الناتجة عن تجاوز الموظفين حدود وظائفهم هي من أكثر الجرائم التي يمارسها الوزراء ومن بدرجةهم وذوي الدرجات الخاصة والمديرين العاميين ومن بدرجةهم في المحافظات والوزارات والهيئات والجهات غير المرتبطة بوزارة.



حكم
القانون

التنمية
المستدامة

المستوى
المعيشي

نظام النزاهة الوطني

السلطة التشريعية

السلطة التنفيذية

السلطة القضائية

القطاع العام

نفاذ القانون

هيئة إدارة الانتخابات

المؤسسات الدينية

هيئات الرقابة

هيئات مكافحة الفساد

الأحزاب السياسية

الإعلام

المجتمع المدني

قطاع الأعمال

القواعد السياسية المؤسساتية والسياسية الاقتصادية والسياسية الاجتماعية

قيم المجتمع

المستوى
المعيشي

لتنمية المستدامة

الإنسان
المتقدم

نظام النزاهة الوطني

قطاع الأعمال

المجتمع المدني

الإعلام

الأحزاب السياسية

هيئات مكافحة الفساد

هيئات الرقابة

وسيط الجمهورية

هيئة إدارة الانتخابات

تطبيق القانون

القطاع العام

السلطة القضائية

السلطة التنفيذية

السلطة التشريعية

القواعد السياسية المؤسساتية والسياسية الاقتصادية والسياسية الاجتماعية

قيم المجتمع

سؤال للمناقشة

- كيف يمكن الاقتراب من نماذج عربية وإقليمية في الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتطبيقات النزاهة المجتمعية؟؟